البيان التكميلي – تقرير الأثر المالي لجائحة كورونا (كوفيد-19)

تقدم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (البا) المعلومات التالية، وذلك عطفًا/ ردًا على رسالة مصرف البحرين المركزي الصادرة بتاريخ 14 يوليو 2020 (الرقم المرجعي OG/259/2020):

أ. الأثر العام على القوائم المالية
تعتبر جائحة كورونا (كوفيد-19) قضية عالمية تتفاوت تأثيراتها من صناعة لأخرى. ولقد شهدت صناعة الألمنيوم تراجعًا في الطلب وانخفاض الأسعار في بورصة لندن للمعادن في أغلب العام 2020. تفشت الجائحة خلال العام 2020 لتتحول إلى أزمة عالمية ألقت بظلالها على الاقتصادات والشركات في مختلف أنحاء العالم، ومن ضمنها شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (البا). تم تقييم الأثر العام على القوائم المالية لشركة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020 من قبل الإدارة التي انتهت إلى أنه لا يوجد أي أثر مادي (ملموس) أو سلبي للجائحة على القوائم المالية، فيما عدا انخفاض أسعار المبيعات نتيجة انخفاض اسعار بورصة لندن للمعادن كما هو مبين أدناه.

ب. الأثر على بيان الدخل	
الإيرادات	مع فرض الحظر في الأسواق العالمية الرئيسية، شهدت سلسلة توريد الألمنيوم اضطرابات وانقطاعات في الإنتاج في قطاعات السيارات والهندسة والإنشاء، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب من قبل المستخدمين النهائيين مما أدى إلى تراجع نظرة المستثمرين للسوق. وكحال باقي شركات إنتاج الألمنيوم، فإن إيرادات وأرباح الشركة مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بأسعار بورصة لندن للمعادن وحجم المبيعات. وفي عام 2020، ارتكز الأداء المالي للشركة على ارتفاع حجم المبيعات، إلا أنه تأثر جزئيًا بانخفاض أسعار بورصة لندن للمعادن بنسبة 5% على أساس سنوي. على الرغم من تحسن الأسعار مع نهاية العام 2020، إلا أنه مع استمرار القلق حول نجاح برامج التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 وفي ظل تقلبات الأسواق فمن المتوقع أن يشهد سوق الألمنيوم العالمي استمرارية وجود فائض تشغيلي، مما سيؤدي إلى الضغط على الأسعار في بورصة لندن للمعادن على المدى القصير.

المصروفات	في ظل جائحة كوفيد-19، انخفضت تكلفة المبيعات مقارنة بالسنة السابقة وذلك بفضل انخفاض أسعار المواد الخام ومبادرات خفض التكلفة على مستوى الشركة. وفيما يتعلق بالنفقات الأخرى، فقد تأثرت بشكل إيجابي بسبب الدعم الحكومي المقدم على مدى ثلاثة أشهر للرواتب المحلية والخدمات وإيجار الأراضي المملوكة من قبل الحكومة (الرواتب 12.4 مليون دينار بحريني، الخدمات 300 ألف دينار بحريني، والإيجار 28 ألف دينار بحريني). وتم موازنة هذا التوفير في النفقات جزئيًا من خلال تبرع الشركة لدعم جهود الحكومة في مكافحة جائحة كوفيد-19 (التبرع بمبلغ 3.5 مليون دينار بحريني).

ج. الأثر على الميزانية	
الموجودات	
(الفئات الفرعية المحددة، على سبيل المثال: النقد والأرصدة لدى البنوك)	من المؤكد أن تأثير انخفاض أسعار الألمنيوم على إيرادات البا قد شكل ضغطًا على وضع السيولة لدينا، مما أدى إلى تقلص الوضع النقدي للشركة إلى 44.4 مليون دينار بحريني بتاريخ 31 ديسمبر 2020، في حين ارتفعت الديون قصيرة الأجل. كما أمّنت الشركة من المصارف المزيد من التسهيلات قصيرة الأجل غير المستخدمة، والتي يمكن استخدامها في أي وقت إذا لزم الأمر. ولقد قمنا بتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على الذمم التجارية المدينة بعد دمج التغييرات اللازمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، والذي لم يكن له تأثير ملموس على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولا يوجد أي تأثير مادي ملموس على أي موجودات أخرى للشركة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020.

المطلوبات (الالتزامات)	
(الفئات الفرعية المحددة، على سبيل المثال: القروض)	تشمل ميزانية البا العديد من القروض القصيرة والطويلة الأجل. لم يكن هناك أي خرق أو تقصير في اتفاقيات القروض، ونتوقع الاستمرار في تلبية التزامات الدفع عند استحقاقها.
حقوق الملكية	
صافي حقوق الملكية المنسوبة إلى المساهمين	لا يوجد تغيير ملموس
تأثير مادي آخر على الميزانية	لا يوجد تأثير آخر بسبب جائحة كوفيد-19

د. التأثير على قدرة الشركة في الاستمرار كمشروع مستمر

تراقب إدارة الشركة ومجلس إدارتها عن كثب (ولا زالت تراقب) التأثيرات المحتملة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد-19) على عمليات الشركة التشغيلية ووضعها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الموجودات، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء وتعهدات الديون، وترتيبات الاستعانة بالمصادر الخارجية وما إلى ذلك.

وضعت الشركة أيضاً إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال، بما في ذلك متطلبات السيولة على المدى القصير.

وبناءً على هذا التقييم، يرى مجلس الإدارة بأن الشركة ستستمر في العمل كمنشأة مستمرة للأشهر الإثني عشر المقبلة من تاريخ البيانات المالية الموحدة والمدققة في 31 ديسمبر 2020.

وقد تم اتخاذ هذا الرأي جزئيًا بسبب اختبار انخفاض القيمة التفصيلي الذي أجرته الإدارة كجزء من متطلبات الإفصاح القياسية، والتي حددت قيمة المبلغ القابل للاسترداد للممتلكات والمصنع والآلات والمعدات، على اعتبار أن الشركة وحدة واحدة منتجة للنقد (CGU). وقد وُجد بأن القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد هي أعلى من قيمتها الدفترية، وبالتالي لم يكن مطلوبًا أو معترفًا بخسارة في انخفاض القيمة في تاريخ 31 ديسمبر 2020. استند المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد إلى قيمتها قيد الاستخدام، من خلال اتباع طريقة التدفقات النقدية المخفضة التي تراعي توقعات التدفقات النقدية لمدة 5 سنوات.

علي البقالي
الرئيس التنفيذي

10 فبراير 2021